العدد (1943) السنة الثامنة - الأحد (24) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

التمويل الذاتي يعيق الرازي في ابحاثه!

مركز للبحوث الطبية لايستطيع دفع رواتب منتسبيه.. والصناعة تعتبره انتاجيا!

موعد سداد ايجار البيت يقترب،والمدارس مستلزماتها وكتبها ودفاترها احرقت اخر دنانير في "الجيب"،واضحى الراتب في خبر كان،ومصاريف المولدة وفاتورة الكهرباء التي تضاعفت تتطلب اموالا اضافية.

ورقة صغيرة سجل عليها "موظف"!نفقات الشهر،واكتشف ان ماتبقى من الراتب لن يكفي الى نهايته،سيما ان راتب الشهر القادم غير مضمون!فعلى الرغم من انه "موظف" الا ان مايميز الدائرة الحكومية التي يعمل بها انها تعتمد على التمويل الذاتي،الذي يكون ابرز خصائصة الراتب غير المستقر،خصوصا لو كانت المؤسسة الحكومية غير منتجة! فمن اين يأتي التمويل؟!

مختبرات خاصة لاجراء البحوث

وائـــل نعـمـة

مدير المركز : وزارة الصحة الجهة الوحيدة المستفيدة من انتاجنا وتعتمد على المستورد في اغلب الاحيان

منتسبو المركز: استلمنا الراتب عن طريق قرض ينتهي في اخر العام..وانتاجنا لايسد نفقات الأبحاث

راتب عن طريق السلفة

مركز الرازي للبحوث التابع الى هيئة البحث والتطوير الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن يعمل بطريقة التمويل الذاتي،وقد تأخر صرف راتبهم لشهر ايلول الماضي وهم الان في الشهر العاشر ولم يتم الصرف والى اجل غير مسمى!ويذكر المنتسبون في هذا المركز"لم تصرف الرواتب بحجة عدم توفر التخصيص المالي الذي كان في السابق يخصص من قبل الشركة العامة لانتاج الادوية في سامراء".

وقد تم تحويلهم اداريا وماليا الى هيئة البحث والتطوير الصناعي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١، فعجزت الهيئة عن توفير رواتب منتسبي المركز،هذا بالاضافة الى معاناتهم طوال السنين الماضية من عدم صرف مخصصات الخطورة والنقل والمهنة،ويشير المنتسبون الى ان من المؤمل ان يقوم مدير المركز بسحب سلفة لغرض تسديد رواتب الموظفين لغاية نهاية عام ٢٠١٠،وهو مايعده الموظفون حلاً مؤقتاً وغير جذري ولا يؤمن مستقبل منتسبي هذا المركز .

الجدير بالذكر ان هذا المركز متخصص بالبحث وتطوير العدد التشخيصية الطبية،ويضم باحثين وخبراء من اطباء بيطريين وصيادلة وبايلوجيين وكيميائيين ومهندسين زراعيين،ويبلغ عدد منتسبيه (١١١) منتسباً يتعاملون مع اخطر انواع الجراثيم والمواد الكيمياوية المسرطنة والحيونات المختبرية، وان تأخر صرف رواتبهم سيؤدي الى وقوع (١١١) عائلة في ضائقة مالية.

ويشدد المنتسبون على ان المركز ادرج ظلما ضمن دوائر التمويل الذاتي بحكم تبعيته الى وزارة الصناعة والمعادن،علما ان امكانيات المركز بحثية صرفة لاترقى الى مستوى الانتاج الطموح الذي يوفر للمركز ما يسد من احتياجاته من رواتب المنتسبين والمخصصات الاخرى وما فيه من اجهزة مختبرية بسيطة، فهو مخصص للبحث العلمي فقط .

ويأمل المنتسبون ان تقوم الجهات المختصة بتحويل المركز الى التمويل المركزي او فك ارتباطه بوزارة الصناعة والحاقه بوزارة التعليم العالي او وزارة الصحة باعتبارهم الجهة الوحيدة المستفيدة منه والاكثر تقديرا لمكانة منتسبيه العلمية،واذا تعذر ذلك يطالبون بفسح المجال لهم امام انتقالهم الى وزارات الدولة الاخرى كلا حسب اختصاصه وبالدرجة الوظيفية والتخصيص.

انتجنا لوزارة الصحة فقط

عباس فاضل عباس مدير المركز يشير في حديثة لـ"المدى" الى ان الموظفين يرغبون في الخلاص من هذه المشكلة وتحويلهم الى التمويل المركزي، سيما ان الكثير من المراكز البحثية الاخرى تقع ضمن بند التمويل المركزي، ويؤكد ان المركز له انتاج ضعيف من العدد التشخيصية التي تعطى الى وزراة الصحة فقط.

لافتا الى ان الصحة لاتشتري كل انتاج المركز وتعتمد على المستورد،فمن مجموع ٧ منتوجات تأخذ منتوجاً واحداً من المركز والباقي من خارج البلاد، ويطالب عباس بان تقوم وزارة الصحة بشراء كل منتجات المركز لكي يستطيع تدبر نفقاته ودفع رواتب الموظفين سيما انها المستفيد الوحيد من انتاجهم.

ويؤكد مدير المركز ان هيئة البحث والتطوير الصناعي طلبت قرضاً من المالية لكي تدفع رواتب الموظفين الى نهاية عام ٢٠١٠ ،والاشهر القادمة لايعرف من اين سيدفعون، سيما ان رواتب الشهر التاسع استلمت مؤخرا في الشهر العاشر،ورواتب الشهر الاخير سيتم اعطاؤه في خلال هذا الشهر، ويتساءل "الى متى الاستمرار في اخذ القروض"؟

ويشير عبدالامير حمود رئيس قسم الطفيليات في المركز، ان كل مراكز البحوث في العالم تنفق عليها الحكومات ملايين الدولارات لكي تقوم بعملها بشكل دقيق و مهني،ومن غير المعقول ان يطلب من مركز بحثي ان ينفق على ابحاثه ورواتب منتسبيه بدون تمويل مركزي،ويؤكد ان المركز فاتح وزارة الصناعة ومجلس الوزراء لكنهم رفضوا لانهم وبشكل قطعي يقعون تحت بند التمويل الذاتي.

لا مخصصات ولا خطوط نقل

بالمقابل يشير عدنان مشرف،احد المنتسبين في المركز ،وهو خريج علوم بايولوجي ،وفي العقد الخامس من عمره،ولديه عائلة كبيرة، ولامورد ثان له ويعتمد بشكل كلي على راتب المركز وتأخره يسبب مشكلة كبيرة على حد قوله.

ويؤكد ان راتب شهر ايلول تم استلامه في ١٠/١٥ ولايعرف متى وكيف سيستلم راتب الشهر الاخر،والذي بعده، لانها اعطيت لهم عن طريق قرض، وعندما ينتهي ماذا سيكون العمل؟ ويشير الا ان المنتسبين لايتمتعون بأي مخصصات سواء للشهادة او خطوط نقل،سيما ان الكثير منهم يحمل شهادات عليا في اختصاصات الطب البيطري والصيدلة والهندسة والزراعة والبايولوجي .

ويلفت الى ان الكثير من الدوائر الحكومية كانت قد وضعت تحت نظام التمويل الذاتي ثم تحولت بعد ذلك الى التمويل المركزي،لكن وزارة الصناعة والمعادن لاتزال على حالها الى اليوم.

فيما اكد نزار ابراهيم،موظف اخر في المركز ان التمويل الذاتي يقع على دوائر منتجة،ولاتوجد جهة بحثية غير مركزنا يعتمد على التمويل الذاتي، سيما ان المركز ليس له غير انتاج بسيط الى وزارة الصحة وايراداته تكفي لسد نفقات البحث ولاتكفي لدفع مرتبات الموظفين، ويشير الى ان الانتاج يحتاج الى تسويق والى خطة وجدوى اقتصادية وهذا غير ممكن في مركز بحثي.

لافتا الى ان قضية تحويل المركز الى التمويل الذاتي لم يكن قرارا صائبا،وربما اخذ بشكل فوقي ولم يؤخذ رأي اصحاب الشأن فيه،ويطالب بتحويلهم الى التمويل المركزي لان رواتبهم –كما يصفها- في مد وجزر،ولايمكن لاحد ان يلتزم بمشروع او سلفة او يخطط الى شيء مستقبلي بدون استقرار في الراتب.

كما يشير الى ان الباحث يحتاج الى اكثر من غيره الى الاستقرار الوظيفي لان عملهم يحتاج الكثير من الدقة والابداع وهذا غير ممكن لانهم لايعرفون مصيرهم في الاشهر القادمة بعد ان ينتهي مبلغ القرض الذي سيصرف من خلاله رواتبه، والطامة الكبرى كما يقول "نزار" هي ان هيئة البحث والتطوير الصناعي ارسلت الى وزارة الصناعة تذكر لها انها قادرة على تحمل نفقاتها!!ولااحد يعرف من اين جاءت القدرة على الاكتفاء الذاتي الذي تتحدث عنه الهيئة.

وزارة الصناعة بدورها لم تعطنا اي اجابة،وحاولنا مرارا وتكراراً الحصول على مبرر لوضع مركز بحثي في نظام التمويل الذاتي ،ولكن عبثا ماحاولنا ،وذهبت محاولاتنا ادراج الريح!

قرارات حكومية

يشار الى ان وزارة المالية دعت في وقت سابق وزارة الصناعة الى تحويل جميع شركاتها الى شركات رابحة، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي، لأن ذلك من شأنه –كما تصفه المالية – يربك اقتصاد البلاد ويضع المزيد من العراقيل امام تقدم المنظومة المالية في البلاد، كما ان الوزارة كانت تأمل في تحويل غالبية شركاتها الصناعية إلى شركات رابحة في عام ٢٠١٠ غير أن معوقات صعبة واجهت الوزارة حالت دون ذلك، وتأمل أن يجري ذلك في عام ٢٠١١، وجاء هذا الطلب بسبب ان الوضع المالي للبلد لايسمح بالانفاق على وزارة منتجة يفترض ان تدعم ايرادات الدولة.

والجدير بالذكر ان مشكلة منتسبي مركز الرازي ليست الوحيدة ،فقد طالب عدد من منتسبي بريد واتصالات كربلاء،في وقت سابق،وزارة المالية بصرف رواتبهم المتأخرة، لانها ايضا ضمن التمويل الذاتي.

وفيما بعد اوعز وزير المالية بصرف رواتب واجور منتسبي شركات التمويل الذاتي العاملين في وزارة الاتصالات والتي كان من المفروض قطعها في ١ تموز الماضي ! ولكن منتسبي مركز الرازي لم يلتفت احد لهم بعد، وينتظرون اهتماما بمشكلتهم ووضع حد للتمويل الذاتي وتحويلهم الى التمويل المركزي او يتركوهم يجدون وظائف اخرى.

بعد الغاء مفردات البطاقة التموينية

المـواطـن يـدفـع مبـالـغ مـاليـة لمـفـردات مـــواد غـذائـيـة لم يتسلمها!

تحقيق وتصوير / ايناس طارق

استأجر عبد الله سيارة اجرة قاصداً منطقة سكناه القديمة التي انتقل منها منذ ما يقارب ٦ اشهر،لكن مازالت الحصة التموينية لدى الوكيل السابق نفسه،وعبد الله مستمر في شراء "الرز،والسكر والشاي"،وكل شيء له علاقة بالمائدة ويدخل ضمن مفردات البطاقة التموينية المقررة من وزارة التجارة.

وورقة البطاقة التموينية، لم تعد نافعة، بل اصبحت من ضمن اوراق اخرى التي تضع في "فايلات" المعاملات، فلا تكتمل معاملة او يصرف راتب...."وهلم جرا" من دون هذه الورقة الزرقاء.

عبدالله صدم حين اخبره وكيل الحصة التموينية بأن مجموع ما سيستلم من مادة الرز ولمدة ٦ اشهر يبلغ ٩٠ كيلو وكيسين من مادة الحليب الجاف فقط "،وتعتبر من ضمن حصة شهر حزيران ٢٠١٠، وعليه دفع مبلغ الحصة كاملاً للوكيل،لان الاخير اخبره بأن وزارة التجارة تفرض على الوكلاء دفع المبلغ كاملا من دون استقطاع بغض النظر عن أن المواد الغذائية وزعت ام لم توزع بشكل كامل.

وكان على عبد الله ان يدفع ١٨ الف دينار وهومجموع مبلغ مفردات الحصة لخمسة أشخاص،التي تتكون منها عائلته،بواقع ٥٠٠ دينار لكل شخص.

وبعد أن شاهد رداءة الرز طلب من الوكيل شراء حصته، الاخير ذكر له انه يشتري الكيلو بـ٢٥٠ دينارا للكيلو فقط، اذا المجموع اصبح ٢٢الف و٥٠٠دينار سعرمادة الرز، واستلم عبد الله المبلغ الباقي مقداره ٤٥٠٠ دينار التي لم تكف لسد اجرة "التاكسي" البالغة ٢٥٠٠٠ دينار التي استأجرها ذهابا وايابا وعاد خاوي الوفاض إلى عائلته ولايحمل غير كيسي الحليب!

بالمقابل كيف يمكن للمستهلكين احتواء آثار الغلاء في ظل عجز وزارة التجارة عن توفير مفردات البطاقة التموينية التي فارقت الحياة منذ فترة طويلة، بالرغم من مناشدة المواطنين الجهات الحكومية بحل هذه المشكلة المستديمة لكن الحال كما هو عليه، المواطنون بدورهم يقولون انهم ضاقوا ذرعا بسماع اخبار ابرام العقود لتجهيز المواد الغذائية التي لم يحصد من ثمارها شيء غير ارتفاع الاسعار،سيما بعد أن قلصت الوزارة المفردات من ١٠ إلى ٥ فقط، بعد قرار صدر من مجلس النواب في دورته السابقة بتخصيص مبلغ مالي سنوي مقداره ٢مليارونصف المليار لتوفير مفردات البطاقة التموينية لـ ٣٠ مليون شخص،ولو قسم هذا المبلغ رياضيا، فان حصة الفرد الواحد شهرياً لاتتجاوز الـ٣دولارات ونصف الدولار فقط.

يقول المواطن حسن محمد" متقاعد" أن وزارة التجارة والسلطات الرقابية والحكومية مسؤولة عن معاناة المواطنين وحمايته من ارتفاع الأسعار، لأن التاجر حين يكون بمنأى عن المساءلة، فانه يقوم برفع وخفض الاسعار وفقا لرغباته"،فكيف يمكن أن تغطي المواد الغذائية المستوردة من قبل التجار الاسواق ولا تستطيع وزارة توفير مفردات البطاقة التموينية؟

بينما تعلق مريم محمد موظفة قائلة: أن ارتفاع اسعارالمواد الغذائية غير منطقي ووزارة التجارة لاتحرك ساكناً وجل ما تفعله هو تقديم ٥ كيلوات من مادة الطحين الابيض "هدية سنوية" والسكر والزيت النباتي والحليب"، اضافة إلى مادة الطحين،وهذا كان حسب قرار من مجلس النواب وبتطبيقه تم الغاء خمس مواد هي الشاي والبقوليات بانواعها كافة ومساحيق الغسيل وما تم توزيعه من مادة العدس كان هدية من وزارة التجارة بمناسبة حلول شهر رمضان علماً أن تتحدث عن زيادة مفردات الحصة التي ربما ستصل الى ٤٠ مادة! وارتفاع الاسعار اهلك ميزانية العائلة العراقية ذات الدخل المحدود، وبعض المسؤولين يصدرون القرارات من دون دراسة ما يؤدي ذلك الى وقوع اخطاء كبيرة فهؤلاء يعيشون حياة مرفهة ولا يخطر ببالهم حجم الحصة الغذائية.

وصرح مصدر اعلامي من وزارة التجارة."للمدى" رفض ذكر اسمه قائلاً:أن الوزارة تقوم بتجهيز الوكلاء بـ(٥) مفردات غذائية تتكون من"الرز والسكر والزيت النباتي والحليب"، اضافة إلى مادة الطحين،وهذا كان حسب قرار من مجلس النواب وبتطبيقه تم الغاء خمس مواد هي الشاي والبقوليات بانواعها كافة ومساحيق الغسيل وما تم توزيعه من مادة العدس كان هدية من وزارة التجارة بمناسبة حلول شهر رمضان علماً أن الوزارة غير ملزمة بذلك.

واشار المصدر إلى أن الوزارة ابلغت الدوائر الرقابية والتفتيشية بمتابعة وكلاء المواد الغذائية الذين يتقاضون مبالغ عالية تفوق المبالغ التي حددتها التعليمات لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين واعادة المبالغ الى المواطنين وحسب الاستحقاقات التي اقرتها الضوابط وهي استيفاء مبلغ ٢٥٠ ديناراً فقط عن كل فرد وفي حالة توزيع مادة واحدة فان المواطن يدفع ٥٠ ديناراً فقط لا غير،وأضاف المصدر أن على المواطنين التعاون مع الوزارة من اجل وضع الحلول المناسبة بايقاف الوكلاء المتجاوزين على قوانين الوزارة فضلاعن قيام البعض منهم باستبدال المواد الجيدة بالرديئة من اجل ايهام المواطن برداءتها بحيث يكون ملزماً باستلامها او بيعها بسعر بخس، وهنا يكون دور المواطن هو الابلاغ عن الوكيل لاقرب جهة رقابية تابعة للوزارة او الاتصال بالخط الساخن لدائرة المفتش العام وخلال ٧٢ ساعة تتعهد الوزارة بتقديم المواد الجيدة وحتى يكون المواطن على علم ويقين من أن وزارة التجارة تشتري المواد الغذائية باسعار مرتفعة جداً بسبب ارتفاع اسعارها بعد حدوث الازمات الغذائية العالمية وكل ذلك من اجل توفير قوت المواطن العراقي وبشكل افضل، وشدد المصدر على أن التخصيص المالي الخاص بالبطاقة التموينية والبالغ مليارين ونصف المليار لا يفي بالغرض وسط هذا الارتفاع المهول بالاسعارخصوصاً بعد قرار روسيا وهي ثالث أكبر مصدر للقمح في العالم، فرض حظر مؤقت على تصدير الحبوب يمتد من منتصف الشهر الحالي وحتى كانون الثاني من العام المقبل، فضلاعن حدوث فيضانات في الهند وفيتنام والصين الدول المصدرة للرز الامر الذي اقلق العديد من الدول وتسبب بارتفاع كبير باسعار القمح عالمياً.ولكل ذلك وزارة التجارة تحاول ابرام العقود مع دول اخرى مثل البرازيل وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية التي بدورها رفعت الاسعار ايضاً. تقول المواطنة الاء من سكنة حي الجهاد: كنا سابقا نشرب الشاي ثلاث وجبات واحيانا اكثرلكن بمرور الوقت بدانا نقلص استهلاكنا من " مادة الشاي والسكر" فسعر نصف كيلو من الشاي المستورد والجيد يبلغ ٣٥٠٠ دينار وسعر كيلو السكر ١٥٠٠ دينار والذي يشهد زيادة كل شهر تقريباً، فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد الملغاة من بنود البطاقة التموينية ووزارة التجارة تقول سوف نقوم بتوزيع مادة السكر، متى يحصل ذلك؟! لا نعلم. لقد رضينا بالقليل ولم نحصل عليه.

ويعلق وكيل حصة غذائية في جانب الكرخ قائلاً: وزارة التجارة تصرح بتوزيع مفردات البطاقة التموينية الخمس وعندما نذهب إلى المخازن الغذائية التابعة للوزارة للتسجيل نجد أن مادة او مادتين لااكثر وعندما يأتي المواطن لاستلام المفردات يبقى مذهولاً لان ما سمع شيء وما استلم شيء آخر وبالنهاية يكون العتب على الوكيل الذي تهدد وزارة التجارة بمحاسبته لأنه يوزع مواد غير جيدة مثل الرز والطحين وهي التي جهزته بها.

اما تجار الجملة في السوق وحسب تعليق التاجر صالح الذي يؤكد أن ارتفاع الاسعار كان بسبب الغاء عدد كبير من مواد البطاقة التموينية فضلاعن ارتفاع الاسعار عالمياً وحالياً التجار يحصلون على الرز والسكر بعقود تتجاوز الحد العام للأسعار و المقرر عالمياً لها والمواطن يلجا لشراء احتياجاته من السوق بعد أن فارقت البطاقة التموينية الحياة اما تجار الطحين في منطقة جميلة وحسب راي نزار كاظم تاجر "طحين" يقول سعر كيس الطحين الابيض ارتفع إلى ٥٠٠٠٠ ألف بعد أن كان ٣٥٠٠٠ ألف عن السنة الماضية ولا نتعامل بالطحين الاسمر الذي توزعه وزارة التجارة انما المواطن هو من يستلم الحصة ويبيعها إلى المخابز او تجار يرون من هذه المادة مربحة بسبب رخصها فسعر ٢٥ كيلو لايتجاوز ٥٠٠٠ الاف دينار فقط.

واخيراً نقول ان نظام البطاقة التموينية نظام فعال ومهم يعتمد عليه ملايين المواطنين وينتظرونها كل شهر منذ سنوات برغم أن عدد المواد المستلمة من وكيل الغذائية لايتجاوز ٣ ولا تستلم في اوقاتها المحددة، ولا يعلم ما هي الاسباب الوزارة تعزو السبب إلى الوكيل والوكيل يقول الوزارة والمواطن المتضرر ينتظر ورضي بالقليل.

شراء المواد الغذائية لسد نقص مفردات البطاقة التموينية

وزارة "التجارة" توزع المواد حسب قرار مجلس النواب، ولا يجوز دفع اكثر من ٢٥٠ ديناراً للفرد الواحد